

وجوب تحكيم شرع الله ونبذماخالفه

لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن بـاز رحمه الله

طُبع على نفقة بعض المحسنين تحت إشراف رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء الإدارة العامة لمراجعة المطبوعات الدينية الرياض – المملكة الفربية السعودية

> وقف لله تعالى الطبعة السابعة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م

بسم اله الرحمن الرحيم

الناشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء الرياض – المملكة العربية السعودية الطبعة السابعة : ١٤٢٣هـــ - ٢٠٠٢م

ح رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، ١٤٢٣هــ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ابن باز ، عبد العزيز بن عبد الله و بدر الله و حوب تحكيم شرع الله و نبذ ما خالفه – الرياض ٢٤ ص ١٢ × ١٧ سم ردمك : ١ - ٢١ - ٢١ – ١١ – ٩٩٦٠ العنوان ١ – التربية الإسلامية أ – العنوان ديوي ٢٥٧

رقم الإيداع : ۲۲/٤٨٥٦ ردمك : ۱ – ۲۱۰ – ۱۱ – ۹۹٦،



بسم الله الرحمن الرحيم

وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه (١)

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، إله الأولين والآخرين، ورب الناس أجمعين، مالك الملك، الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه، بللغ الرسالة، وأدَّى الأمانة، وجاهد في الله حق جهاده، وترك أمته على المَحَجَّة

⁽۱) سبق أن نشرت في كتاب سماحته (مجموع فتاوى ومقالات متنوعة) الجزء الأول، ص(۷۱_۸۱)، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ



البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلاهالك. أما بعد:

فهذه رسالة موجزة، ونصيحة لازمة في وجوب التحاكم إلى شرع الله، والتحذير من التحاكم إلى غيره، كتبتها لَمَّا رأيت وقوع بعض الناس في هذا الزمان في تحكيم غير شرع الله، والتحاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله، من العرّافين والكهان، وكبار عشائـــــر البادية، ورجال القانون الوضعي وأشباههم؛ جهلًا من بعضهم لحكم عملهم ذلك، ومعاندةً ومحادةً لله ورسوله من آخرين، وأرجو أن تكون نصيحتــي هذه معلمةً للجاهلين، ومذكرةً للغافلين، وسبباً في استقامة عباد الله على صراطه المستقيم، كما قال تعالى: ﴿ وَذَكِّرٌ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَيٰ نَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]، وقال سبحانه: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَنَقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَنَبَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

والله المسئول سبحانه أن ينفع بها، ويوفق المسلمين عموماً لالتزام شريعته، وتحكيم كتابه، واتباع سنة نبيه محمد ﷺ.

أيضا المسلمون:

لقد خلق الله الجـن والإنس لعبادته، قال الله سبحانه: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ آلِجُنَّ وَٱلْإِنسَ لِلَّا لِيَعَبُدُونِ ﴾ سبحانه: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ آلِجُنَّ وَٱلْإِنسَ لِلَّا لِيَعَبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال: ﴿ ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ٱلَّا نَعْبُدُوا لِللَّا لِللَّهِ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ٱللَّا نَعْبُدُوا لِللَّهِ وَالْفَالِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ [الإسـراء: ٢٣]، وقال: ﴿ ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ مَسْتَكًا وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ [النساء: ٣٦].

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال: كنت رديف النبي على على عمار، فقال: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على العباد؟ وما حق العباد على الله؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لايشرك به شيئاً»، قال:



قلت: يا رسول الله، أفلا أبشر الناس؟ قال: «لا تبشرهم فَيَــتَّكِلُوا» رواه البخاري ومسلم.

وقد فسر العلماء _ رحمهم الله _ العبادة بمعان متقاربة، من أجمعها ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إذ يقول:

(العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة).

وهذا يدل على أن العبادة تقتضي الانقياد التام لله تعالى، أمراً ونهياً واعتقاداً وقولاً وعملاً، وأن تكون حياة المرء قائمة على شريعة الله، يحل ما أحل الله، ويحرم ما حرم الله، ويخضع في سلوكه وأعماله وتصرفاته كلها لشرع الله، متجرداً من حظوظ نفسه ونوازع هواه، ليستوي في هذا الفرد والجماعة، والرجل والمرأة، فلا يكون عابداً لله من خضع لربه في بعض جوانب حياته، وخضع للمخلوقين في جوانب أخرى.

وهذا المعنى يؤكده قول الله تعالى: ﴿ فَلاَ وَرَيِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَكَرَ بَيْنَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَكَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي آنفُيهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا شَيْلِمُوا فَي آنفيهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا شَيْلِمُوا فَي النساء: ١٥]، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَفَحُكُمُ الْجَهِلِيَةِ يَبَعُونَ وَمَنَ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حَكُمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠].

وما روي أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جثت به».

فلا يتم إيمان العبد إلا إذا آمن بالله، ورصي حكمه في القليل والكثير، وتحاكم إلى شريعته وحدها في كل شأن من شئونه، في الأنفس والأموال والأعراض، وإلا كان عابداً لغيره، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ

فمن خضع لله سبحانه، وأطاعه، وتحاكم إلى وحيه، فهو العابد له، ومن خضع لغيره، وتحاكم إلى غير شرعه، فقد عبد الطاغوت، وانقاد له، كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَى الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكُمُوا بِمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكُمُوا إِلَى ٱلطَّاعُوتِ وَقَدْ أُمِنُ وَا أَن يَكَفُرُوا بِهِّ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطُانُ أَلَى الطَّاعُونِ وَقَدْ أُمِنُ وَا أَن يَكُفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطُانُ أَن يُعْمِلُهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ٦٠].

والعبودية لله وحده والبراءة من عبادة الطاغوت والتحاكم إليه، من مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، فالله سبحانه هو رب الناس وإللههم، وهو الذي خلقهم، وهو الذي يأمرهم وينهاهم، ويحييهم ويميتهم، ويحاسبهم ويجازيهم، وهو المستحق للعبادة دون كل ما سواه، قال تعالى: ﴿ أَلَا لَهُ لَا لَهُ وَالْأَمْنُ ﴾ [الأعراف: ٤٥].

فكما أنه الخالق وحده، فهو الآمر سبحانه، والواجب طاعمة أمره.

وقد حكى الله عن اليهود والنصاري أنهم اتخذوا

أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، لما أطاعوهم في تحليل الحرام وتحريم الحلال، قال الله تعالى: ﴿ اَتَّحَٰذُوۤا اَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَهُمْ الله تعالى: ﴿ اَتَّحَٰذُوۤا اَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَهُمْ اللهِ وَٱلْمَسِيحَ اَبْنَ مَرْيَكُمْ وَمَا أَرْبَابًا مِن دُونِ اللهِ وَٱلْمَسِيحَ اَبْنَ مَرْيَكُمْ وَمَا أَمُرُوّا إِلَّا لِيَعْبُدُوۤا إِلَىٰهَا وَحِدُا لَا إِلَىٰهَ إِلَّا هُوَ اللهِ عَمَا يُشْرِكُونَ ﴾ [النوبة: ٣١].

وقد روي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه أنه ظن أن عبادة الأحبار والرهبان إنما تكون في الذبح لهم، والنذر لهم، والسجود والركوع لهم فقط، ونحو ذلك، وذلك عندما قدم على النبي على مسلماً وسمعه يقرأ هذه الآية، فقال: يا رسول الله، إنا لسنا نعبدهم، يريد بذلك: النصارى، حيث كان نصرانيا قبل إسلامه، قال على النصارى، حيث كان أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم فتحلونه؟ قال: بلى، قال: «فتلك عبادتهم» رواه أحمد، والترمذي وحسنه.

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: (ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا أَمِرُوۤا إِلَّا لِيعَبُدُوۤا إِلَا لِيعَبُدُوۤا إِلَا لِيعَبُدُوۤا إِلَا الله وَحِم الشيء وَحِدُا ﴾ [التوبة: ٣١]، أي: الذي إذا حرم الشيء فهو الحرام، وما حلله فهو الحلال، وما شرعه اتبع، وما حكم به نفذ، ﴿ لَّا إِلَكَهَ إِلَّا هُوَّ سُبّحَكُنَهُ عَدَمًا يُشُرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١]، أي: تعالى وتقدس، وتنزه عن الشركاء والنظراء، والأعوان والأضداد، والأولاد، لا إله إلا هو ولا رب سواه) والأضداد، والأولاد، لا إله إلا هو ولا رب سواه) [المحرة الثاني].

فصـــل

إذا علم أن التحاكم إلى شرع الله من مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، فإن التحاكم إلى الطواغيت والرؤساء والعرافين ونحوهم ينافي الإيمان بالله عز وجل، وهو كفر وظلم وفسق، يقول الله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَعَكُمُ بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْكَنفِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤]، ويقـول: ﴿ وَكُنَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنْفَ بِٱلْأَنْفِ وَٱلْأَذَٰثَ بِٱلْأَذَٰنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَكَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُمْ وَمَن لَّمْ يَحَكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَئَيْكَ هُمُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾ [السائدة: ٤٥]، ويقول: ﴿ وَلَيْضَكُمُ أَهْلُ ٱلْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ ٱللَّهُ فِيدُّ وَمَن لَّمْ يَعْكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتِيكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٧].

وبيّن تعالى أن الحكم بغير ما أنزل الله حكم المجاهلين، وأن الإعراض عن حكم الله تعالى سبب لحلول عقابه وبأسه الذي لايُردُ عن القوم الظالمين، يقول سبحانه: ﴿ وَإَنِ اَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ الطّالمين، يقول سبحانه: ﴿ وَإَنِ اَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللّهُ وَلَا نَتَّيْعٌ أَهْوَاءَهُم وَاحْدَرَهُم أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللّهُ إِلّهَ إِلَيْكُ فَإِن تَوَلّوا فَاعْلَم أَنّها يُرِيدُ اللّه أَن يُصِيبَهم بِبَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللّه إِلَيْكُ فَإِن تَوَلّوا فَاعْلَم أَنّها يُرِيدُ اللّه أَن يُصِيبَهم بِبَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللّه إِلَيْكَ فَإِن تَوَلّوا فَاعْلَم أَنّها يُرِيدُ اللّه أَن يُصِيبَهم بِبَعْضِ ذَنُ وَمَن أَحْسَنُ مِن اللّهِ حُكّمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴾ [الماندة: يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِن اللّهِ حُكّمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴾ [الماندة:

وإن القارئ لهذه الآية والمتدبِّر لها يتبين له أن الأمر بالتحاكم إلى ما أنزل الله أُكِّد بمؤكدات ثمانية:

الأول: الأمر به في قوله تعالى: ﴿ وَأَنِ اَحْكُمُ اللَّهُ اللّ

الثاني: أن لا تكون أهواء الناس ورغباتهم مانعة من الحكم به بأي حال من الأحوال، وذلك في

قوله: ﴿ وَلَا نَتَّبِعُ أَهْوَآءَهُمُ ﴾.

الثالث: التحذير من عدم تحكيم شرع الله في القليل والكثير، والصغير والكبير، بقوله سبحانه: ﴿ وَاحْدَرْهُمْ أَن يَقْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُ ﴾ .

الرابع: أن التولي عن حكم الله وعدم قبول شيء منه ذنب عظيم، موجب للعقاب الأليم، قال تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّواْ فَاعْلَمْ أَنَّهَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ﴾.

الخامس: التحذير من الاغترار بكشرة المعرضين عن حكم الله، فإن الشكور من عباد الله قليل، يقول تعالى الله وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ .

السابع: تقرير المعنى العظيم بأن حكم الله

أحسن الأحكام وأعدلها، يقول عز وجل: ﴿ وَمَنَ اللَّهِ عَرِكُمُا ﴾ .

الثامن: أن مقتضى اليقين هو العلم بأن حكم الله هو خير الأحكام وأكملها، وأتمها وأعدلها، وأن الواجب الانقياد له، مع الرضا والتسليم، يقول سبحانه: ﴿ وَمَنَّ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكَّمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴾.

حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».

قال النووي: حديث صحيح، رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح.

وروي أن النبي ﷺ قال لعدي بن حاتم: «أليسوا يحلون ماحرم الله فتحلونه، ويحرمون ما أحل الله فتحرمونه؟!» قال: «فتلك عبادتهم».

وقال ابن عباس رضي الله عنه لبعض من جادله في بعض المسائل: (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله، وتقولون: قال أبو بكر وعمر).

ومعنى هذا: أن العبد يجب عليه الانقياد التام لقول الله تعالى، وقول رسوله رسي وتقديمهما على قبول كل أحد، وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة.

ولهذا كان من مقتضى رحمته وحكمته سبحانه وتعالى أن يكون التحاكم بين العباد بشرعه ووحيه؛

لأنه سبحانه المنزَّه عما يصيب البشر من الضعف، والهوى، والعجز والجهل، فهو سبحانه الحكيم العليم، اللطيف الخبير، يعلم أحوال عباده وما يصلحهم، وما يصلح لهم في حاضرهم ومستقبلهم، ومن تمام رحمته أن تولى الفصل بينهم في المنازعات والخصومات وشئون الحياة؟ ليتحقق لهم العدل والخير والسعادة، بل والرضا والاطمئنان النفسى، والراحة القلبية، ذلك أن العبد إذا علم أن الحكم الصادر في قضية يخاصم فيها هو حكم الله الخالق العليم الخبير _ قبل ورضي وسَلَّم، حتى ولو كان الحكم خلاف ما يهوى ويريد، بخلاف ما إذا علم أن الحكم صادر من أناس بشر مثله، لهم أهواؤهم وشهواتهم، فإنه لا يرضى ويستمر في المطالبة والمخاصمة؛ ولذلك لا ينقطع النزاع، ويدوم الخلاف، وإن الله سبحانه وتعالى، إذ يوجب على العباد التحاكم إلى وحيه؛ رحمة بهم، وإحسانا إليهم، فإنه سبحانه بين الطريق العام لذلك أتسم بيان، وأوضحه بقوله سبحانه: ﴿ هُإِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُوَدُّوا الْأَمَننَتِ إِلَى آهَلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُهُ بَيْنَ النَّاسِ أَن تَعَكُمُوا بِالْعَدُلِ إِنَّ اللَّه نِيمًا يَعِظُكُم وَإِذَا حَكَمْتُهُ بَيْنَ النَّاسِ أَن تَعَكُمُوا بِالْعَدُلِ إِنَّ اللَّه نِيمًا يَعِظُكُم فِي اللَّه عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى اللَّه عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَهُ عَلَى ال

والآية وإن كان فيها التوجيه العام للحاكم والمحكوم، والراعي والرعية، فإن فيها مع ذلك توجيه القضاة إلى الحكم بالعدل، فقد أمرهم بأن يحكموا بالعدل، وأمر المؤمنين أن يقبلوا ذلك الحكم الذي هو مقتضى ما شرعه الله سبحانه، وأنزله على رسوله، وأن يسردوا الأمسر إلى الله ورسوله في حال التنازع والاختلاف.

ومما تقدم يتبين لك أيها المسلم أن تحكيم شرع

الله والتحاكم إليه مما أوجبه الله ورسوله، وأنه مقتضى العبودية لله، والشهادة بالرسالة لنبيه محمد ﷺ، وأن الإعراض عن ذلك أو شيء منه موجب لعذاب الله وعقابه، وهذا الأمر سواء بالنسبة لما تعامل به الدولة رعيتها، أو ما ينبغي أن تدين به جماعة المسلمين في كل مكان وزمان، وفي حال الاختلاف والتنازع الخاص والعام، سواء كان بين دولة وأخرى، أو بين جماعة وجماعة، أو بين مسلم وآخر، الحكم في ذلك كله سواء، فالله سبحانه له الخلق والأمر، وهو أحكم الحاكمين، ولا إيمان لمن اعتقد أن أحكام الناس وآراءهم خير من حكم الله ورسوله، أو تماثله وتشابهه، أو أجاز أن يحل محلها الأحكام الوضعية والأنظمة البشرية، وإن كان معتقداً بأن أحكام الله خير وأكمل وأعدل.

فالواجب على عامة المسلمين، وأمرائهم، وحكامهم، وأهل الحل والعقد فيهم أن

يتقوا الله عز وجل، ويحكموا شريعته في بلدانهم، وسائر شئونهم، وأن يقوا أنفسهم ومن تحت ولايتهم عذاب الله في الدنيا والآخرة، وأن يعتبروا بما حل في البلدان التي أعرضت عن حكم الله، وسارت في ركاب من قلد الغربيين، واتبع طريقتهم، من الاختــلاف، والتفرق، وضروب الفتن، وقلة الخيرات، وكون بعضهم يقتل بعضاً، ولا يسزال الأمسر عندهم في شدة، ولن تصلح أحوالهم ويرفع تسلط الأعداء عليهم سياسيأ وفكريّاً إلا إذا عادوا إلى الله سبحانه، وسلكوا سبيله المستقيم الذي رضيه لعباده، وأمرهم به، ووعدهم به جنات النعيم، وصدق سبحانه إذ يقول: ﴿ وَمَنَّ أَغْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مُعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ ٱلْقِيكَ مَا وَأَعْمَىٰ إِنَّ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيَّ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿ اللَّهِ عَالَ كَنَالِكَ أَنَتُكَ ءَاينتُنَا فَنَسِينُهَا وَكَذَالِكَ ٱلْيَوْمَ نُنسَين ﴾ [طه: ١٢٤ _ ١٢٦].

ولا أعظهم من الضنك الذي عاقب الله به من عصاه، ولم يستجب لأوامره، فاستبدل أحكام المخلوق الضعيف، بأحكام الله رب العالمين، وما أسفه رأي من لديه كلام الله تعالى ؛ لينطق بالحق، ويفصل في الأمور، ويبين الطريق، ويهدي الضال، ثم ينبذه ليأخذ بدلاً منه أقوال رجل من الناس، أو نظام دولة من الدول، ألم يعلم هؤلاء أنهم خسروا الدنيا والآخرة فلم يحصلوا الفلاح والسعادة في الدنيا، ولم يسلموا من عقاب الله وعذابه يوم القيامة؛ لكونهم استحلوا ما حرم الله عليهم، وتركوا ما أوجب عليهم.

أسأل الله أن يجعل كلمتي هذه مذكرة للقوم، ومنبهة لهم للتفكر في أحوالهم، والنظر فيما فعلوه بأنفسهم وشعوبهم، فيعودوا إلى رشدهم، ويلزموا كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله رسي للكونوا من أمة محمد على حقاً، وليرفع ذكرهم بين شعوب

وجاء في الحديث عنه ﷺ ما معناه: (أن القرآن يرفع من الصدور والمصاحف في آخر الزمان، حين يزهد فيه أهله ويعرضون عنه تلاوة وتحكيماً).

فالحذر الحذر أن يصاب المسلمون بهذه المصيبة، أو تصاب بها أجيالهم المقبلة، بسبب صنيعهم، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وأوجه نصيحتي أيضاً إلى أقوام من المسلمين يعيشون بينهم، وقد علموا الدين، وشرع رب

العالمين، ومع ذلك لازالوا يتحاكمون عند النزاع إلى رجال يحكمون بينهم بعادات وأعراف، ويفصلون بينهم بعبارات وسجعات، مشابهين في ذلك صنيع أهل الجاهلية الأولى.

وأرجو ممن بلغته موعظتي هذه أن يتوب إلى الله، وأن يكف عن تلك الأفعال المحرمة، ويستغفر الله، ويندم على ما فات، وأن يتواصى مع إخوانه ومن حوله على إبطال كل عادة جاهلية، أو عرف مخالف لشرع الله، فإن التوبة تُجُبُّ ما قبلها، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، وعلى ولاة أمور أولئك الناس وأمثالهم أن يحرصوا على تذكيرهم وموعظتهم بالحق، وبيانه لهم، وإيجاد الحكام الصالحين بينهم؛ ليحصل الخير بإذن الله، ويكفوا عبـاد الله عن محادَّتِه، وارتكاب معاصيه، فما أحوج المسلمين اليوم إلى رحمة ربهم، التي والهوان إلى حياة العز والشرف.

وأسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يفتح قلوب المسلمين لتفهم كلامه، والإقبال عليه سبحانه، والعمل بشرعه، والإعراض عما يخالفه، والالتزام بحكمه؛ عملاً بقوله عز وجل: ﴿إِنِ الْحُكُمُ إِلّا يِلّهُ أَمَرَ أَلّا تَعْبُدُوا إِلّا إِيّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيّمُ وَلَكِكَنَّ أَكَثَرُ النّاسِ لا يعتملمون ﴾ [يوسف: ١٠]. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وأتباعه بإحسان إلى يوم الدّين.

^{* * * *}



بسم الله الرحمن الرحيم

بيان بأرقام هواتف سماحة المفتى العام وأصحاب الفضيلة أعضاء الإفتاء

الباشر (الطائف)	داخــلي	مباشر	וציייי
Y73+A1Y Y777311	771.	¥0\Y\0\	مماحـــة المُفـــتي العـــام الشـــيخ عــبد العزيـــز ابن عبد الله آل الشيخ
Y YYY <i>0</i> A£	1771	174.403	فضيلة الشيخ / عبد الله بـن عبد الـرحمن الغديان
VYYY77Y	44	£00000	فضيلة الشيخ/ د.صالح بـن فوزان الضوزان
4441.8	44	1301103	فضيلة الشيخ /د.بكربن عبد الله أبو زيد
V7VE001	4444	1930493	فضيلة الشيخ /د. عبد الله بن محمد المطلق
Y7VE007	Yror	*****	فضيلة الشيخ /د. عبد الله بن علي الركبان
7775007	7707	******	فضيلة الشيخ /د. أحمد بن علي المباركي
	7413	1090907	فضيئة الشيخ /عبد العزيز بن محمد الداود
	41	£097907	فضيلة الشيخ/محمد بن حسن آل الشيخ

رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء السنترال : ٤٥٩٥٥٥٥ الرياض السنترال : ٥٥٨٩٨٧٥ – ٥٨٩٨٢٥٠ مكة الكرمة الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء — مكة الكرمة سنترال : ٥٥٨٨٠٠٠ السنترال : ٧٣٢٠٩٠٠ الطائف